قراءة في بعض دروس العدوان على العراق

منير شفيق

- ١ -

الذين لم يُعْطوا الأولويةَ لمعارضة العدوان الأميركيّ على العراق، وأيَّدوه بشكلٍ أو بآخر، أو وَقَفوا محايدين، تحت حجّة التخلُّص من نظام صدّام حسين، أخطأوا في حينه. وقد أثبتت التجربةُ بعد وقوع العدوان وظهور أُولى نتائجه أنّهم كانوا على خطإ، وذلك بسبب ما سَقَط من ضحايا، وحلَّ من دمار، وبسببِ ما قد يَحدث من كوارث إنسانية لاحقة... وأضيفُ، أيضًا، بسببِ ما أُطلق من سلب ونهب أكملا هدفَ القضاء على البنى التحتية وتعميم التدمير والتخريب والتعرية. وكفى نَهْب المتحف المركزيّ والمخطوطات والمكتبات سياسةً حَمَلَتْها دبّاباتُ الاحتلال معها ليَظهر ذلك الخطأُ صارخًا. هذا وقد بان للجميع أنّ الاحتلال العسكريّ كان الهدفَ الأولَ للعدوان، والطريقَ إلى تحقيق الأهداف التي لم يُفْصح عنها، وفي مقدّمتها: إقامةُ نظام مؤمرك مصهين يضع العراقَ ونفطَه في خدمة الإستراتيجية الأميركية العالمية والمشروع الصهيونيّ.

فالعراق اليوم يَرزح تحت احتلال استعماريّ صهيونيّ لا يُمْكن أن يَلِد حريةً وديموقراطيةً للشعب العراقيّ كما وَعدتْ إدارةُ بوش لذرّ الرماد في العيون ولإراحةِ ضمائر البعض. فالسياسات التي اتّبعتْها الإدارةُ الأميركية بعد الاحتلال تتّجه إلى إدخال العراق مرحلةً حالكةَ الظلمة عظيمةَ الخطورة بالنسبة إلى ذاته، وإلى جيرانه، كما إلى قضية فلسطين وشعبِ فلسطين. ومع ذلك ظلّ هنالك مَنْ يَضَع رأسَه في الرمال لئلاّ يرى مخاطرَ تلك السياسات، عراقيًا وفلسطينيًا وعربيًا وإقليميًا وعالميًا. وقد قَبِلَ أن يتعاون مع سلطات الاحتلال، فيما يُعطَى البعضُ مكاسبَ شكليةً على مستوى حكومة موقّتة وما شابه، فيكون الحالُ مثلَ الذي يجلس على كرسيّ تشدّه حبالٌ تَسْحبه من تحته. وعندئذ لات ساعة مندم!

وبكلمة، إنّ قبول التعامل مع الاحتلال تحت وهم أنّه موقّت، وأنّه راحل بعد أن يستتبَّ الأمن وتعودَ الدولة، يمثّل قِصرًا في النظر أشدَّ خطرًا مما حدث في مرحلةِ ما قبل العدوان وفي أثنائه. ذلك لأنَّ من الضروريّ ألاّ يُعطى الاحتلالُ الشرعيةَ ولا الفرصةَ التي تثبِّته وتتركُ له إمكانَ التأثير في إعادة بناء الدولة وأجهزتها ومؤسساتها ـ لاسيّما جيشُها ومراكزُ القوّة الأمنية والمالية فيها. فإنْ حصل ذلك وتحوَّلَ الاحتلالُ إلى قواعد عسكرية وهيمنةٍ أميركية صهيونية على الدولة والنفط ومراكز القرار، فسيكلِّف ذلك الشعبَ العراقيّ **أضعافَ التضحيات** التي يُمْكن أن يقدِّمها الآن. ولهذا تَقضي الحكمةُ حسمَ الموقف من خلال توحيد الشعب كلِّه ضدّ بقاء قوات الاحتلال، وضدّ كلّ الترتيبات التي يَسْعى إلى فرضها ممثِّلوه السياسيون ـ من جاي غارنر إلى پول بريمر وتومي فرانكس. ويا لَتَعْسِ هؤلاء إذا نشأتْ في العراق أوضاعٌ في ظلّ الهيمنة الأميركية ـ الصهيونية (والإسرائيلية) تجعل الكثيرين من ضحايا النظام السابق يترحَّمون عليه ـ وما ذلك على مجموعة جورج دبليو بوش ببعيد!

- ٢ -

على أنّ الأمر الذي راح يُخفِّف من الخطر الذي دَهَمَ العراقَ والمنطقةَ بعد الاحتلال البريطانيّ ـ الأميركيّ (الصهيونيّ ـ الإسرائيليّ بالضرورة) جاء من الوقفة الرائعة، وبسرعة زمنية قياسية، للشعب العراقيّ الذي هَبَّ مُتَّحدًا بسنييه وشيعييه، بدايةً، ليعلن رفضَه للاحتلال ومطالبتَه إيّاه بالرحيل فورًا. ولا شكّ في أنّ مواجهة أميركا للشعب نَقَلَها إلى الموقف الأضعف: ذلك لأنّ قوّتها وآثارَ ضغوطها تتجلّى عندما تكون المواجهةُ بينها وبين دولة وجيش، أما عندما تواجهها الجماهيرُ فهاهنا الارتباكُ وتعطُّلُ نقاط القوّة الأميركية. ولكنّ هذه المعادلة التي تَبعث على التفاؤل يتهدَّدها خطرُ النخب الصاعدة من قلب الشعب أو الآتيةِ من معارضة الخارج سابقًا، وذلك حين تَدْخل في المساومة طَمَعًا في سلطةٍ ونفوذٍ ومكاسب تتعجَّل نيْلَها عن طريق الاحتلال ـ لا بعد دحره وتخليصِ البلاد من مخاطره وتحدِّياته.

المرحلة تفترض مقاومة الاحتلال والحيلولة دون تمكينه في الأرض. وإلاّ أصبح اقتلاعُه أصعب: مظاهرة الفالوجة ضد الولايات المتحدة

حتى الآن وَجدت القواتُ الأميركيةُ نفسَها في مأزق وهي تَشهد تظاهراتِ بغداد وكربلاء والموصل والفالوجة، وتَلْمس ما راح يَعتمل في قلوب الجماهير من غضب على ما فعله العدوان. فقد تعمَّد هذا الاحتلالُ قصْفَ مراكز الكهرباء وضخِّ الماء دونما سببٍ عسكريّ، ثم شَجَّعَ ـ بعد الاحتلال ـ النهبَ والسلبَ والتخريبَ من أجل استنزاف ثروة العراق تحت حجّة الإعمار ولإذلال الشعب وتعريضِه لكوارث صحية وأمنية حتى «يَمُنَّ» عليه الاحتلالُ بالمعالجة (وهو الذي صَنَعَ الخرابَ والكارثةَ أصلاً!) فتخريبُ مؤسسات الدولة وإشاعةُ الفوضى الأمنية أُريدَ منهما أن يكونا حجّةً لتمديد فترة الاحتلال، وهذه إذا طالت بلا مقاومة فستَسْمح بالهيمنة على الوضع كلّه.

إنّ ما يَحدث في العراق الآن من مآسٍ متعدِّدةِ الألوان ـ وقد دَخَلَ خطرُ الكوليرا على الخطّ ـ أخذ يُلهب الغضبَ الشعبيّ. غير أنّ بعض القوى السياسية والدينية راحت تلتقي لتُفاوض غارنر وبريمر، لا على الرحيل، وإنّما على حكومة موقّتة تحت الاحتلال. وقد غضّت تلك القوى النظرَ عن الجرائم التي تعمّد القصفُ ارتكابَها (مثل تدمير مراكز الكهرباء والماء)، أو تلك التي حرصتْ قواتُ الاحتلال بعد ٢٠٠٣/٤/٩ على تعميمها ـ بما في ذلك نهبُ المتحف والمخطوطات، ومجزرةُ الفالوجة، وفرضُ قيادات محلية رَفَضَها الناسُ، وتعريضُ الجنوب لمخاطر الأوبئة. فلو ابتعدتْ قواتُ الاحتلال وتُرِكَ للأهالي اختيارُ (أو انتخابُ) ممثليهم المحليين لتَحقَّق الأمنُ، ولأُسْرِعَ في إصلاح ما خُرِّب، ولأَمْكَنَت استعادةُ العراق لعافيته. وبكلمة، شَرْطُ كلّ ذلك هو إبعادُ بريمر وممثِّلي الاحتلال الآخرين من التدخّل، وترحيلُ قوات الاحتلال. ذلك لأنّ تدخّل الاحتلال وممثِّليه يزيد الأمورَ تعقيداً لا من الناحية السياسية فحسب، وإنّما أيضًا من خلال الصفقات غير المشروعة التي تُعطى للشركات الأميركية: فكلُّ خراب في منطق الاحتلال «يجب» أن يَبقى على حاله ويجب أن تتفاقم نتائجُه لحين مجيء الشركات لإصلاحه، وبتكاليفَ مضاعفةٍ عشراتِ المرات، تحقيقًا لهدفِ نهب أقصى الأرباح الخيالية.

سبيلان أمام العراق الآن: سبيلُ الاتحاد لطرد الاحتلال وقطْع الطريق على تحقيق أهدافه: وسبيلُ الدخول في المساومات مع بريمر وأضرابه بما يؤدّي إلى تثبيت الهيمنة المؤمركة المصهينة ومواصلةِ الكارثة على شعب العراق. ومن هنا كان تشديدُنا على اختيار السبيل الأول من أجل أن يَنْقلب السِّحرُ على الساحر، ولكي يرتفعَ موجُ الوضع الثوريّ العامّ في المنطقة فيمدَّ قوسَه من بغداد إلى جنوبيّ لبنان وفلسطين، مدعومًا بتأييد عربيّ وإيرانيّ وجماهيريّ عامّ، بما في ذلك في الغرب والولايات المتحدة نفسها. وبعبارة أخرى، يُمْكن أن يصبح الوضعُ أفضلَ من ذي قبل ـ والبوادرُ والإشاراتُ كثيرة. ذلك لأنّ شعبًا عربيًا جديدًا قد رُفعتْ عنه أثقالُ القمع والكبت، وأصبح طليقًا ليَدْخل المعركةَ ضدّ الاحتلال بإمكانات أكبرَ وآفاقٍ واعدة أرحب.

ـ ٣ ـ

من تجربةِ حرب العراق يمكن أن نَستنتج ثلاثَ حقائق:

الأولى: ضرورةُ عدم فقدان البوصلة في تحديد الأولويات عندما تتعرَّض البلادُ إلى خطرِ غزوٍ خارجيّ، وهو أمرٌ متوقَّعُ الحدوث مع أكثر من بلد عربيّ وإسلاميّ بعد العراق. وهذا يقضي بإعطاء الأولوية لمعارضةِ ومقاومةِ الغزو الخارجيّ، وبغضّ النظر عن الموقف من النظام الذي يَحكم البلدَ المعنيَّ. بل حتى لو كان المرءُ في سجن من سجونه، أو كان منفيًا، أو فَقَدَ حبيبًا، أو أكثر، بسبب بطش ذلك النظام وظلمه. ذلك لأنّنا في حالة الغزو الخارجيّ سنواجه دائمًا خطرًا يمسّ الوجودَ والهويةَ والثقافةَ والمصالحَ العليا، إذ تتحكّم الهيمنةُ الصهيونيةُ لتخرِّبَ البنيانَ من أساسه، وليس بعد ذلك ذنْب. ومن ثم يتوجّب بعد تحديد تلك الأولوية، وبلا مواربة، أن يصار إلى المطالبة بالإصلاح تدعيمًا لمواجهة العدوان الخارجيّ.

قراءة في بعض دروس العدوان على العراق

الثانية: يجب أن يتمّ تجاوزُ مرحلةِ ما قبل ٩ نيسان (أبريل) ٢٠٠٣، بعد أن بَسَطَ العدوانُ الأميركيّ ـ البريطانيّ احتلالَه على العراق وبدأ بتنفيذ أهدافه الحقيقية. فالمرحلة الجديدة تَفترض أن تتأسس الجبهاتُ على رفض الاحتلال ومقاومته، والحيلولةِ دون تمكينه في الأرض، وإلاّ أصبح اقتلاعُه أصعبَ. ولهذا من الخطإ البقاءُ في أسر الماضي، أو الغرقُ في تأويلاتِ ما حَدَثَ في ٧ و٨ و٩ نيسان الفائت، أو تركُ ما حدث في النفوس من صدمةٍ وخيبةِ أمل يُقْعِدنا عن مواجهة التحديات الراهنة.

طبعًا لا يستطيع أحد أن يَمنع نفسَه من مناقشة التجربة واستخلاص الدروس. ولكنّ هذا وتلك سيظلان شأنًا يخصّ صاحبَه، أكان فردًا أم جماعةً أم حزبًا، ولا يُمْكن وضعُهما شرطًا للاتفاق بسبب استحالة هذا الأمر. ومن هنا لا ينبغي لتقويم التجربة أن يتحوّل إلى مصْدر خلاف. فالاتفاق الجبهويّ يكون دائمًا على مواجهة التحديات الراهنة، أيْ تلك التي تواجِه العراقَ في مرحلته الجديدة، وتواجِه سوريا ولبنان وفلسطين وإيران، وتهدِّد سائرَ الدول العربية.

الثالثة: ضرورةُ النفاذ إلى ما تحت سطح قراءة ميزان القوى بعد احتلال العراق، وذلك من أجل دفع ما يُراد إشاعتُه من حرب نفسية تهوّل في قدرة الولايات المتحدة، بحيث يُصار إلى استسلامنا من دون أدنى ممانعة أو محاولةٍ للدفاع عن حقّ وثوابت.

لا شكّ في أنّ احتلال العراق من قِبل القوات الأميركية يشكّل متغيِّرًا هامًا في معادلة الوضع عربيًا وإقليميًا ودوليًا. ولكنّ السؤال هو كيف يُقرأ هذا المتغيِّر، أو على الأصحّ، كيف تُقرأ المتغيِّراتُ الناجمةُ عنه على مختلف المستويات؟ ثمّة قراءة تُشيعها الإدارةُ الأميركية، وقد عَبّر عنها وزيرُ خارجية الولايات المتحدة أثناء زيارته لسوريا ولبنان، ومفادُها «أنّ الوضع تغيَّر بعد صدّام،» ويجب على الدول الأخرى تعلُّمُ الدرسِ أو أخذُ الرسالة، بمعنى الاستسلام لكلّ ما تَطْلبه أميركا لئلاّ يَحدث لهذه الدول ما حَدَثَ للعراق. وهنالك مَنْ يروِّج لهذه القراءة تحت شعار «مراعاة المتغيِّرات الجديدة والحاجة إلى تغيير الخطاب.» والبعض راح يشدِّد على أنّ الانفتاح الديموقراطيّ هو الردّ على الضغوط الأميركية.

بيد أنّ ثمّة قراءةً أخرى تَستند إلى مجموعة حقائق أو متغيِّرات مقابلة ترى أنّ احتلال العراق أَضعَفَ الموقفَ الأميركيّ لا العكس، وذلك من زوايا كثيرة، منها: معارضةُ الشعب العراقيّ للاحتلال، وما يُمْكن أن يتطوَّر إليه الوضعُ من تعقيد بسبب المخطّطات الأميركية المصهينة. وعليه، فإنّ التسليم بأنّ العراق قد دان لأميركا وأصبح رهنَ إشارتها يَحْمل درجةً عاليةً من التبسيط والمبالغة. وإذا كانت أميركا قد انتصرتْ عسكريًا على نظام صدام حسين فإنّها خسرتْ سياسيًا وأخلاقيًا على مستويات عدّة تمتدّ من ارتكابها جرائمَ حربٍ في أثناء القصف أو بعد احتلال المدن إلى ما تكشَّفَ من أهداف حين راحت تُثبِّت احتلالَها وتسعى إلى إعادة تشكيل دولة العراق لتكون أداةً طيعةً بيدها وفي خدمة المشروع الصهيونيّ. ثم هنالك الجانب الذي جعل حربَها تستند إلى التزوير حين لم تُكْشَفْ أسلحةُ الدمار الشامل التي ادّعت أنّها تهدِّد الولايات المتحدة.

أما على المستوى العربيّ فالسرعة التي وَسَّعت فيها الإدارةُ الأميركيةُ أهدافَ العدوان لتَشْمل سورية ولبنانَ وفلسطينَ دقّ ناقوسَ الخطر على المستوى العربيّ والإسلاميّ كلّه. فالحذر من أميركا الآن أخذ يَشمل أقربَ المقرَّبين إليها. ولهذا حديث طويل، وإنْ كان المهمّ هو عدم التسليم بأنّ وضع الإدارة الأميركية بعد احتلال العراق أصبح أقوى عربيًا، أو أنّ الطريق غدت ممهَّدةً أمامها لتَأْمُرَ وتُطاعَ وتَفْعلَ ما تشاء. ومن ثمّ يخطئ مَنْ يتصوَّر أنّ معارضة المخطَّطات الأميركية في المنطقة تلاشت نتيجةً لاحتلال العراق. وهذا ما سيَظهر بوضوح ويقوى عندما تَرْتطم أميركا

منير شفيق

تدخُّل الاحتلال وممثّليه، أمثال پول بريمر، يعقّد الأمور لا سياسيًا فحسب وإنّما أيضًا من خلال الصفقات غير المشروعة التي تُعطى للشركات الأميركية

بالخطوط الحمر، السوريةِ واللبنانيةِ والفلسطينيةِ، ويتحرّكُ الشارعُ من جديد.

وأمّا على المستوى الدوليّ فإنّ الانقسام الذي حدث بين أميركا والدول الكبرى الأخرى، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا وروسيا والصين، يُرجَّح بأن يتعمَّق الآن بعد احتلال العراق، بالرغم من مساعي هذه الدول لترطيب الأجواء والاستعدادِ لمسايرة أميركا. ذلك لأنّ الفريق المتحكّم في القرار داخل الإدارة الأميركية يَطلب الأقصى من كلّ مَنْ يتعامل وإيّاه، وهذا الأقصى يمسّ الوجودَ والمصالحَ العليا، ولهذا لا بدّ من أن يولِّدَ ممانعتَه ومواجهتَه مهما حاولتْ تلك الدولُ تجنُّب الأزمة. إنّ أميركا الأشدُّ غطرسةً وغلوًا وغرورًا بعد حرب العراق هي أشدّ عزلةً مما كانت عليه قبل ذلك، لأنّها ستزيد من أعدائها وكارهيها في العالم كلّه. وهذا متغيِّر يُضْعف إلى حدٍّ بعيدٍ مرتكزاتِ القراءة الأولى الآنفة الذِكر.

يجب أن يضاف إلى ما تَقَدَّم العنصرُ الشعبيُّ العربيُّ والإسلاميُّ، الذي ترك العدوانُ فيه أشدَّ مشاعر الإهانة والغضبِ والكراهيةِ بسبب عجرفة التصرفات الأميركية. فإذا أضيف إلى ذلك كلّه احتجاجاتُ الرأي العام العالميّ التي ستتصاعد فإنّ القراءة الثانية للوضع هي التي يجب أن نبدأ منها في مواجهة التحديات الراهنة، بما يجنِّب العربَ تقديم تنازلاتٍ مجانية.

- ٤ -

على الرّغم من المقاومة الباسلة التي واجهها العدوانُ الأميركيّ ـ البريطانيّ في بعض النقاط مثل أم قصر والبصرة والناصرية، فإنّ الموقف الشعبيّ الشيعيّ والسنيّ كان في حالة السلب. ولكنّه في الوقت نفسه لم يناصر العدوانَ بأيّة صورة، بل هبّ بعد الاحتلال لمواجهته. وهذا التحييد كان يريده النظامُ، إذ وَضَعَ كلَّ اعتماده على قواه الذاتية، من حرس جمهوريّ وحزب بعث وجيش. وهكذا فإنّ الهوّة التي كانت قائمة بين النظام والشعب ذاتُ أسبابٍ أعمقَ من أن تلخَّصَ بإشكالية «الدكتاتورية» أو «غياب الديموقراطية»، على ما حاول الكثيرون تفسيرَ سبب الهزيمة العسكرية بالاستناد إليها. فقد حسب هؤلاء أنّ رفضَ الدكتاتورية أو الدفاعَ عن الديموقراطية يحتاجان إلى تقديم تأويلاتٍ مُبالَغٍ فيها، وغيرِ دقيقة، عند تقويم تجربةِ هزيمةٍ في حرب. وقد تسنّى لهم ذلك بالإيحاء بأنّ مجرّد قيام ديموقراطية أو امتلاك المواطن لحريته السياسية يؤدّيان تلقائيًا إلى صمود الشعب في حرب غير متكافئة، أو إلى التمسّك بسيادة الدولة واستقلالها وعزّة الوطن. ولكنّ بعض الحقائق تثْبت عكس ذلك: فعلى سبيل المثال لم تستطع الديموقراطياتُ في البرّ الأوروبيّ أن تَصْمد في وجه الغزو النازيّ، الذي راح يكتسحها الواحدةَ تلوَ الأخرى، حتى احتلّ الأراضي الواطئة وفرنسا متوقِّفًا عند شواطئ بحر المانش. بل إنّ بعض تلك الديموقراطيات فَتَحَ لذلك الغزو الأبوابَ من خلال الانتخابات (كما حدث في النمسا مثلاً)، وبعضَها تهاوى قبل أن تَدْخل قواتُ هتلر الحدودَ (كتشيكوسلوفاكيا وبولندة مثلاً)، واليوم نرى مجموعةً من الديموقراطيات الحديثة في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية حوّلتْ نفسَها إلى ما يُشبه المرتزقةَ للعدوانية الأميركية... هذا من دون الإشارة إلى الهجرات شبه الجماعية للشباب والشابات من الوطن، واستشراءِ المافيات وتجارة الرقيق الأبيض. وكلّ ذلك **لا** يُعطي أمثلةً تؤكّد أنّ الديموقراطية تؤدّي تلقائيًا إلى الاستمساك بالوطن أو استقلاله أو عزّته. غير أنّ هذا كلّه لا يعني إنقاصًا من أهمية الديموقراطية، وإنّما دحضًا لتحميلها ما لا تَحْتمل، وتجنُّبًا للتبسيطية في قراءة تجارب الحروب.

ومن جهة ثانية ليس من الصحيح اعتبارُ كلّ نظام شموليّ، أو قيادةٍ تتّسم بالفردية أو الدكتاتورية، أو حزبٍ متفرِّدٍ بالسلطة، عاجزًا أو عاجزةً عن الدفاع عن الوطن واستقلاله. فعلى سبيل المثال خاضت الشعوبُ السوفياتيةُ أكبرَ حربٍ وطنيةٍ وكَسبتْها تحت قيادة ستالين ـ وستالين دكتاتور بامتياز. ويحتوي ملفُّه على

قراءة في بعض دروس العدوان على العراق

ما لا يُمْكن تصديقُه من القتلى والمجازر. وهنالك أمثلة مشابهة من الصين وڤيتنام وكوريا وكوبا. إنّ التبسيطية بالقول إنّ الدكتاتوريةَ وحزبَها الشموليّ لا يُمْكنهما القتالُ أو الصمودُ تشكّل الوجهَ الآخر للعملة التي تَعْزو الهزيمةَ إلى غياب الديموقراطية. فرفضُ الدكتاتورية، حتى لو انتصرتْ في حربٍ وطنيةٍ كبرى، يجب أن يبقى ثابتًا بالرُّغم من ذلك الانتصار.

ولهذا يتوجّب البحثُ عن أسبابٍ أعمقَ لحالات الانتصار في الحرب، وأبعدَ من إشكاليتَي «الدكتاتورية» و«الديموقراطية.» ومن هذه الأسباب: إيمانُ الشعب بالقضية التي يقاتل من أجلها؛ ونوعُ التعبئة الإيديولوجية والسياسية والقيمية والأخلاقية؛ وتوفيرُ حدٍّ من العدالة الاجتماعية أو الوعدُ بتوفيرها؛ والاقتناعُ بإمكان المقاومة وبإمكان انتزاع الانتصار بالصبر والصمود والمثابرة والقتال. وهنا يَلْعب التحليلُ السياسيّ وتقديرُ الموقف دورًا هامًا في إظهار نقاط ضعف العدوّ ونقاطِ القوّة في جبهة المقاومة. ثم هنالك مزايا ينبغي أن تتوفَّرَ في القيادة بما يتعدّى سماتِ الدكتاتورية والفردية أو الجماعية والديموقراطية، مثل: الشجاعة، والتصميم، والاستعداد للتضحية، وحسن إدارة الصراع، والذكاء، وإعطاء الثقة للناس بحكمة القيادة وثباتها على المبدإ والصمود حتى النهاية. ومن هنا عندما تَفتقر القيادةُ، أكانت دكتاتوريةً أمْ ديموقراطيةً، إلى أغلب هذه المزايا وتتّسم إضافةً إلى ذلك بالفساد والتردُّد أو بالانحلال والتبعية، يَحْدث الانهيارُ أمام الضغط الخارجيّ... بحرب أو من دون حرب!

إذا كان الهدف من نقاش تجربة العراق هو كيف نهيِّئ بلادَنا لامتلاك القدرة والمنعة، وكيف نَحْمي استقلالَها وأرضَها من العدوان بالرّغم من اختلال ميزان القوى العسكريّ، فلا بدّ من السعي إلى توفير تلك الأسباب أو أغلبها. وعندئذ يُمْكن الحديثُ عن الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان **ضمن ذلك السياق وفي خدمته.** ولا ينبغي أنَ يُنْسى التشديدُ على الجانب الأخلاقيّ والتقشُّفيّ وإحساسِ الجماهير بأنّ قادتها وعائلاتِهم يتقدَّمونها في التضحية والابتلاء.

وخلاصة الأمر أنّ الذين يريدون أن يدافعوا عن الديموقراطية لن يخدموها إنْ جعلوها الدواءَ لكلّ داء أو اعتبروها «هي الحلّ.» وإنّما يجب أن يضعوها في حدودها وضمن قَدْرها، فيحدِّدوا أسبابَ الحاجة إليها وكيفيةَ تحقيقها ضمن معطيات وخصوصيات معيّنة، ولا يحوِّلوها إلى إيديولوجيةٍ وهميةٍ لا تستطيع الردَّ على الحجج المقابلة. والذين يريدون الهجوم على الدكتاتورية ليسوا بحاجة إلى دَعْم دعواهم باتِّخاذ صدام حسين ونظامه نموذجًا.

ومن هنا فإنّ قراءة تجربة العراق بالعمق الكافي تتطلّب الحصرَ والتدقيقَ في خصوصية النظام وسماتِ قيادته لكي يُفْهم، بدقّةٍ، ما حَدَثَ في ٧ و٨ و٩ نيسان (أبريل) ٢٠٠٣، وكيف حدث، ومن دون حاجة إلى وضعه ضمن قانون عامّ يَشْمل **كلّ** دكتاتورية أو نظام يَستند إلى الحزب الواحد. ذلك لأنّنا في الحالة العراقية إزاء حالة شديدة الخصوصية في كيفية ممارستها الدكتاتورية وبناءِ الحزب والجيش وأجهزة الدولة، وأمام عقليةٍ من نمط خاصّ في فهم الوقائع وإدارة الصراع ووَزْنِ الأمور وتعاملها مع الشعب والأشقاء والجيران والدول الكبرى. وهنالك الشيء الكثير الذي يمكن أن يقال في المنهجية التي حَكَمت الحربَ دفاعًا وهجومًا، وهي منهجيةٌ أَسْهمتْ بقوّة في ما حدَثَ من النتائج.

ولكنّ المهم الآن هو التشديد، مرّةً أخرى، على ضرورة مواجهة التحديات الراهنة وما تتطلّبه من ممانعةٍ ومقاومةٍ، وتشكيلِ أوسع الجبهات محليًا وعربيًا وإقليميًا وعالميًا لكسر الهجمة التي يتعرَّض لها العالمُ كلّه ـ لا بلادُنا وحدها ـ من قِبَلِ ذلك الفريق المتطرف المصهين في إدارة الرئيس الأميركيّ جورج دبليو بوش.

عمّان

منير شفيق

كاتب فلسطينيّ.